(الشرطة في خدمة الشعب).. حاضر كشعار وغائب في التطبيق!!

رجل الشرطة والمواطن علاقة تنافر سببها ممارسات بعض منتسبي الشرطة

يتساءل العديد من المواطنين عن الأسباب الرئيسية للعلاقة التنافرية والفجوة الواسعة بين منتسبي وزارة الداخلية والمواطن عموماً.. ولماذا يفضل هذا المواطن أو ذاك بحل مشاكله وخلافاته بعيداً عن أقسام الشرطة وأجهزة وزارة الداخلية.. هذه التساؤلات وغيرها حاولنا الاجابة عليها من خلال الآراء والاجابات التي حصلنا عليها ممن شملهم هذا الاستطلاع:

أجرة العسكري حق جسده رجال الشرطة في أذهان المواطن

استطلاع/ نافع الحكيمي
وائل شرحة

في الوقت الذي كان يلقي وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان كلمته أمام اجتماع قيادة وزارة الداخلية الـ «٢١» داعياً إلى شركة مجتمعية وطنية فاعلة ومتفاعلة لتحقيق الأمن سواء للأخطار التي تهدد المجتمع أو الفرد كان عدد من الإعلاميين والذين يعدون من النخبة المجتمعية ممن قدموا لتغطية الحدث يتعرضون لسوء المعاملة والتهميش من قبل المسئولين مع المواطن العادي وهم يعيدون عن قادتهم.

في البداية أوضح الأستاذ مفتاح الزوبة، أستاذ جامعي بأن العلاقة بين المواطن ورجل الأمن لا بد أن تبنى على أسس صحيحة وسليمة بعيداً عن العلاقات خارج نطاق العمل لأنها ثقافة مجتمعية لا بد أن نتثقف بها جميعاً سواء كنا مواطنون أو رجال أمن.

مؤكداً أن كلاً من رجل الأمن والمواطن بحاجة إلى تثقيف عام يتعلق بطرائق التعامل مع بعضنا البعض وكذا حدود العلاقة بين الجانبين مستطرد القول أنه وفي بلادنا للأسف الشديد هناك بعض رجال الأمن لا يعلم ما هي حقوقه ولا واجباته لذلك يعتبر المواطن «فيد» لا بد أن يستفيد منه - خارج إطار القانون - قدر الإمكان.

مشيراً إلى أن هناك بعض الممارسات الخاطئة في أقسام الشرطة تقوم على الإبتزاز وامتصاص نقود المتخاصمين أو الخارجين عن القانون والمصيبة أن بعض رجال الأمن يعتبر ذلك مما يجوز له. وشجعه على ذلك أن بعض المواطنين لا يعلم أبسط حقوقه ولا واجباته فيمجرد دخوله قسم الشرطة يبحث عن وسيط أو سمسار ليكمل إجراءاته أو معاملة أو بلاغ أو فتح محضر وكأن الأمر أصبح عرفاً مجتمعياً لا أدري بالضبط من نشره لكني ألمسه كلما دخلت قسماً للشرطة أو منطقة أمنية أو حتى مراكز خدمية تتبع وزارة الداخلية هذا هو السائد وتتمنى أن يزول قريباً.

هيبة الأمن

بينما تساءل الأخ محمد علي مهدي - سائق تاكسي - عن المحاولة الخاطئة لأجهزة الأمن في إثبات وجودها وهيبتها على فئة من الناس وهم الفقراء أو الضعفاء كمنع حمل السلاح على المساكين وتسمح للمشائخ والخارجين عن القانون والمغفلين للمواطن المدججين بالأسلحة الثقيلة أن يمروا في شوارع المدن دون سؤال أو استفسار.

مضيفاً أن تحقق هيبة الدولة يكون بتطبيق النظام والقانون على الجميع وليس بكثرة النقاط المتواجدة في شوارع أمانة العاصمة الرئيسية والفرعية التي سكنت حتى تحت الأنفاق والجسور، وذلك نتيجة عدم التخطيط الجيد لأفراد الأمن والشرطة الذين يمارسون عملهم بكل عنجهية واستهزاء من خلال إغلاق الشوارع وترك منفذ واحد ليسبب الحوادث أثناء المرور.. وفتح الوناش دون أية مهمة.

مؤكدا على ضرورة قيام وزارة الداخلية بحملات توعية لبعض أفراد الشرطة المتواجدين في أقسام الشرطة، الذي يضطر المواطن لزيارتهم عند أي مشكلة أو عند التعريف به أثناء قطع البطاقة الشخصية، حيث لا يتم الاعتراف بك إلى بمجرد حق القات وهذا يناقض من مقولة الشرطة في خدمة الشعب.

ظرفيه

وأضاف الأخ أحمد محسن يطلب منا التعاون مع رجال الشرطة بالإبلاغ عن أي عمل إجرامي خارج النظام والقانون والذي يمس أمن الوطن والمجتمع من خلال الإدلاء بأية معلومات تساعد رجال الأمن في الحد من انتشار الجريمة، وتحقيق الأمن والاستقرار في الوقت الذي نتعرض فيه لمعاملة سيئة من قبل بعض أفراد الأمن والشرطة غير الملتزمين قانونيا.. فكيف سنتعاون معهم وهُن سيرفع المواطن شكواه.

روى أحد المواقف التي تعرض لها حيث انطفأت سيارته نتيجة لضعف عزمها على أحد المطبات بجوار نقطة أمنية في مديرية بني حشيش وعند محاولته المرور من هناك إذا بمرخاص رجل الأمن دوت في مسامعه حسب قوله وهو يتساءل عن أوراق السيارة التي لم تشفع له عند عرضها بسبب انقطاء السيارة ليتلفظ الجندي بالفاظ بذيئة يهجر أنه حاول الرد على سؤاله أين يعمل قائلا: أنت من رئاسة الجمهورية طز فيك أنت من رئاسة الوزراء طز فيك.. ففي هذا الحال إن من يلجأ المواطن اليمني ويرفع شكواه وأين سيجد الأمن والأمان بعد أن فقد ثقته من رجال الأمن والشرطة.

العشوائية شعارهم

بدوره يرى الأخ أحمد حزام - سائق تاكسي - بأن تواجد بعض نقاطا العسكر بأمانة العاصمة ليس لهو أي دافع وبدون فائدة مؤكدا أن هناك نقاط مختلفة على نفس الخط ولا يفرق بينها الا بعض الأمتار مستغربا أن يكتب على لوحة في بعض النقاط (من أجل سلامتكم) في حين أنها سبب في الإزدحام المروري يقطع أكثر من خط سير للمركبات ويبقون خطاً واحداً فقط للتفتيش مما يسبب أعباء كثيرة لغالبية الناس فمنهم من لديه مرض وآخر يريد الوصول إلى مكان عمله وأشياء أخرى أدت إلى حدوث حوادث مرورية يتحملها أولاً وأخيراً أولئك الجنود الذين اتخذوا العشوائية شعاراً لهم.

سلوك عكس نفسه

أكد الدكتور علي حسين العمار أستاذ المحافظة المساعد بكلية الإعلام بجامعة صنعاء، نائب مدير مركز التعليم عن بعد أن العلاقة بين المواطن ورجل الأمن علاقة تكاملية، فالأول بحاجة إلى الحماية الكاملة لنفسه ولأهله وماله، والثاني بحاجة إلى مساعدة المواطن في التزامه بالنظام والقانون من أجل أن يقوم رجل الأمن بمهامه المنوطة به على أكمل وجه، ليشعر بعدها المواطن بالأمن والاستقرار لأن الإحساس بالأمن والإطمئنان نعمة كبيرة ودلالة واضحة لمعناه على استقرار نسبي في العلاقات الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات لا بدرك قيمتها الحقيقية سوى من يفتقد لها في عام تتافهى فيه درجة الوعي والأخلاق والضمير وفي مجتمعنا اليمني تزايدت وبشكل ملفت عمليات الإخفاء بالأمن في كثير من المحافظات بسبب المماحكات السياسية والمذهبية وانشقاق الجيش وهيمنة بعض مراكز القوى بمسلحيها على الأمن والاستقرار في ظل ضعف الأجهزة الأمنية للأسباب آنفة الذكر مما أدى إلى وجود علاقة سيئة.

وأشار أن الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى المواطن أصبحت سيئة بسبب كثرة الاختلالات الأمنية مثل التقطعات وأعمال القتل والسرقات وعدم احترام تعليمات المرور وووو...الخ، وحتى يحسن رجل الأمن من الصورة الذهنية له لدى المواطن عليه القيام بواجباته على أكمل وجه سواء في أقسام الشرطة وفي نقاط التفتيش أو في أي مرفق يؤدي واجبه فيه، لكن بالمقابل على المواطن احترام رجل الأمن ومساعدته في تأدية مهمته من خلال التزامه بالقوانين واحترامه للنظام والدستور وعدم حمله للسلاح والتجول به واحترام قواعد المرور وعدم إيواء المجرمين أو التستر عليهم وعلى النخبة المجتمعية أن تكون القدوة في تعميق هذه العلاقة في إطار القانون والدستور ومن يخل بهذه العلاقة يجب محاسبته أيا كان.

ولذلك نجد أن هناك هوة بين علاقة المواطن ورجل الأمن زاد من اتساعها الوضع السياسي الصعب الذي تمر به اليمن ولكي نسد هذه الهوة لا بد من أن تستعيد الدولة هيبتها من خلال تطبيق النظام والقانون على الكبير والصغير وبعدها يأتي دور العلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية من أجل توعية رجل الأمن في كيفية تعامله مع المواطن واحترامه لمبادئ وحقوق الإنسان والحريات العامة المنصوص عليها في الدستور اليمني وكذلك توعية المواطنين في كيفية الحفاظ على الأمن والاستقرار واحترام رجل الأمن الذي يؤدي واجبه في خدمة المواطن والمجتمع.

> د. القرشي: المصطلحات والشعارات فقدت مصداقيتها بسبب سوء الممارسة لرجل الشرطة

> الشراكة المجتمعية في تحقيق الأمن فجوة واسعة بين المواطن والداخلية

> مسئولو الأمن يهتمون بالجانب الأمني ويغفلون الجانب التوعوي

إصلاح العلاقة

> أما الدكتور أحمد محسن قاسم عتيق أستاذ الإجتماع فقد تحدث عن العلاقة بين المجتمع والمؤسسة الأمنية قائلاً: أنه لا بد أن ندرك أن هناك مجموعة من المؤسسات التي تعمل على تنظيم وخدمة وإصلاح العلاقات العامة ما بين أعضاء المجتمع من ناحية وما بين المجتمع ومؤسسات الدولة من ناحية ثانية ومن أجل فرض هيبة القانون والمساعدة على الضبط الاجتماعي من ناحية أخرى لتصبح العلاقة ما بين الدولة والمجتمع في مسافها الصحيح.

مشيراً إلى أن المؤسسة الأمنية هي أداة الضبط القانوني السليم في المجتمع شريطة أن تعمل وفقاً لتلبية حاجات المجتمع القانونية الاجتماعية والسلم والأمن الاجتماعيين لذلك يلحظ أن رجال الأمن والشرطة في العالم المتقدم ينظر إليهم بعين الاحترام لأنهم يمارسون مهامهم في المسار الصحيح ما يؤدي إلى خلق علاقة إيجابية بين المؤسسة الأمنية وكل أدواتها مع المجتمع مضمون هذه العلاقة تأمين الحياة الاجتماعية للناس من الأخطار كافة مثل «السرقة وعبث العصابات والخروج عن القانون واستقرار المجتمع وحفظ السلام الاجتماعي وحماية المصالح العامة والخاصة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة» الأمر الذي يشعر المجتمع بحاجته لرجل الأمن وما يقوم به من أعمال عظيمة تستحق التقدير والاحترام والمكافأة وهذا بدوره يحدث تغذية راجعة لدى شرطي الأمن ما يجعله يتفانى في عمله حتى يحافظ على مكانته في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أي أن العملية في مجملها حالة من التأثير والتأثر الإيجابي بين المؤسسة الأمنية وأفرادها في المرور وفي البحث والشرطة والشرطة الراجلة من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى.

مستطرداً القول: أما في بلدنا وللأسف فإن العلاقة بين هذه المؤسسة وفروعها المختلفة مع المجتمع مرت ولفترات طويلة عبر التاريخ منذ حكم الإمام وحتى الآن بمحطات في غالبيتها سلبية.

وقال يجب أن نتذكر كيف كان يتعامل العسكري مع المواطن في الريف عندما يريده يمثل أمام القانون بدءاً من التهجم على منزل القروي ورفيقه غير الشرعية في الدخول إلى المنزل وبندقيته المتعرضة وليس مستقيمة ويلثو هذا الصلف المزيد من فرض الغرامات وابتزاز المواطن ويفرض عليه شراء الفات والغداء الفاخر ولا فرق عند العسكري في أن يكون المواطن غنيا أو فقيرا بل أن همجيته ورعونته تزداد وتتصاعد على الفقير أكثر من غيره وهذا الإرث التاريخي البغيض جر نفسه حتى الآن وسبب في خلق مثال سيء للعلاقة ما بين شرطي الأمن والمواطن.

وأكد أن السبب في ذلك يعود إلى عدم العمل من قبل مؤسسات الدولة في إطار القانون في تعاملها مع المواطن خاصة الانتهازي في القفز على القانون وتخطيه في سبيل تحقيق أغراض خاصة بصورة غير شرعية وغير مبررة. وهذا ينطبق في الحالتين على الوصول إلى حق شرعي أو إلى حق غير شرعي من جهة ثانية. وعدم تفعيل أدوات الرقابة والتفتيش في وزارة الداخلية والنيابة والقضاء في اتجاه متابعة السلوك غير القويم لرجالات الأمن، ورفع الحالات المخالفة للقانون سواء كانت لأحد التابعين للمؤسسة الأمنية أو للمواطن الذي يسلك هذا السلوك وأليت فيها بمعاقبة المسيء وإثابة المحسن، حتى تصبح عملية الامتثال للقانون مفعلة ومرغوب بها نتيجة لعمليات الضبط القانوني وتفعيل الرقابة في هذا الاتجاه بالشراكة مع الرقابة الاجتماعية.

إضافة إلى وقوف بعض النافذين خلف سلوك المخالفين من رجالات الأمن والذين يعملون دائماً على تحتقير المواطن وابتزازه، وامتهان كرامته ومصادرة حقوقه ونهب في أحيان ممتلكاته.

كما أن ترك المؤسسة الأمنية الرسمية للمشائخ وأتباعهم ممارسة بعض أعمالهم أو إشراكهم بها يؤدي إلى صراع الأدوار، تكون الغلبة فيه للنافذ القبلي، ما يخلق حالة من التذمر وعدم الاحترام من قبل المواطن للمؤسسة الرسمية التي تمتلك كل الأدوات القانونية والتشريعات وفاعلية الضبطية ومعه هذا لا تقوم بدورها المأمول.

وشجع على تستر بعض المسؤولين أو المشائخ القبليين على المجرمين في حق المجتمع مما يمنع نفوذ القانون إليهم وهذا بدوره يعمل على حدوث الإحباط بين الأفراد وأصحاب المظلوميات في المجتمع ما يسبب عدم الركون إلى الدولة ومؤسساتها الأمنية الرسمية واللجوء بدلاً من ذلك إلى المؤسسات الاجتماعية ذات المرجعيات القبلية التي تبتز المواطن ولكنه مضطر للعمل من هذا النوع لأن لا خيار له، فإما ضياع حقه عبر رجل الأمن وإما الوصول إلى حقه ولو بكلفة عالية.

وزاد على ذلك سوء لجوء بعض رجل الأمن في مؤسسات الداخلية المختلفة وفي تعامله مع المواطن إلى الإحساس بخيبة الأمل والقناعة بأن هذه المؤسسة بدلاً من أن يتمثل فيها القول: للشرطة في خدمة المجتمع تحولت إلى الشرطة تبتز المجتمع.

مؤكداً أن العلاقة بين المؤسسة الأمنية بكل فروعها والمجتمع حتى تصلح يجب القيام بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة الثقة بين الطرفين، وهذا يتطلب تفعيل التوعية بأهمية العلاقة الإيجابية عبر وسائل الإعلام المختلفة - إلزام رجل الأمن بأهمية دوره في الضبطية القانونية من أجل خدمة المجتمع وتفعيل أدوات الرقابة والتفتيش القانونية مع الشراكة المجتمعية حتى تُحاصر السلوكيات غير القانونية وصولاً إلى القضاء عليها وإزالتها وتغليب الدور القانوني المؤسسي للمؤسسة الأمنية وفرض هيبة الدولة على الدور غير القانوني لمرجالات القبائل.

وحتى يحدث هذا الأمر بالصورة الصحيحة يقول الدكتور عتيق لا بد من إقامة فعالية التوعية المختلفة مثل الندوات المحاضرات العامة برامج التوعية في وسائل الإعلام المختلفة يكون الهدف منها إعادة العلاقة بين رجل الأمن من ناحية والفرد في المجتمع من ناحية أخرى إلى القاعدة القانونية الاجتماعية السليمة التي تكفل للمواطن الوصول إلى حقه القانوني وتحفظ لرجل الأمن مكانته واحترامه على أسس قانونية واجتماعية.

الهيكلة بدون سلبيات

وأوضح اللواء الدكتور رياض القرشي في ورقة العمل المقدمة للمؤتمر ٢١ لقادة الداخلية أن كثيرا من المصطلحات والشعارات قد فقدت مصداقيتها أمامه وأمام الجماهير مثل "الشرطة في خدمة الشعب" و"دولة النظام والقانون" وأن الشرطة "ولادها لله والوطن" وغيرها من الشعارات وكل ذلك بسبب سوء الممارسة التي كانت مسيطرة على وعي الشرطي وعلى سلوكهم وتصرفاتهم حتى أصبحت هذه السلبيات أمراً طبيعيا.

مؤكدا أن الهيكل الجديد الذي صادق عليه رئيس الجمهورية وتعمل اللجنة على الانتهاء من بقية الإجراءات تسعى إلى إنشاء جهاز شرطي قادر وفاعل يعتمد على المهنية والتخصص ويحكم إلى سيادة القانون ويطبقه بكل صرامة واقتدار لا ولادات ضيقة توجهه مثل "الحزبية أو القبيلة أو العصبيات المذهبية والطائفية تو الولادات الشخصية..." وإنما يكون ولاؤه لله والوطن ويضع نصب عينيه جودة الخدمة التي يقدمها للمواطنين من خلال قيم الشفافية والنزاهة حتى يستطيع أن يكسب ثقة المواطنين واحترامهم وفي الوقت نفسه يسود العاملون في هذا الجهاز الترابط والتماسك والثقة بالنفس والاعتزاز بالانتماء لمهنة الشرطة.

حوادث بالكاريكاتير

مخترع يصمم منظومة تحل 80 % من مشاكل الكهرباء في بلادنا

معين النجري

> «لا كرامة لنبي في قومه»، يعيش هذا المثل أو القول أو الحكمة عنفوانها في بلدنا المُهيء بالمواهب والمُبدعين في شتى مجالات الحياة إلى درجة لا تكاد تتحدث عن إهمال الموهوبين حتى تجد عند كل جليس قصة مبدع أو مبتكر أو مخترع أو متفوق علمياً لم يجد من يهتم له حتى نال منه اليأس أو وجد فرصة خارج الحدود وهناك أصبح علامة فارقة في تخصصه.

بين أيدينا اليوم قصة مخترع يؤمن جداً بامكانياته ومخترعاته التي، حسب قوله، تأتي نتيجة لمعاناة الناس هنا من قضية معينة، عندما يضع يده عليها ويبحث عن حل جذري وكانت النتيجة مجموعة اختراعات لم يستطع حتى الآن أن يفيد بها مجتمعه رغم اقتناع الجهات الرسمية بجدوى اختراعاته لكن الكلام لا يبني وطنا ولا يصنع مستقبلا.

يصر عبدالله محمد أحمد الشيخ على أنه مخترع وأن لديه عشرات الاختراعات التي يمكن، في حال انجازها، أن تخفف الكثير من معاناة المواطن اليمني، عبدالله الشيخ فتح أمام الكهرباء مشروع اختراعه لمنظومة أو نظام معين بإمكانه أن يحل ٨٠٪ من مشاكل الكهرباء في بلادنا أهمها عدم سداد الكثير من المواطنين خاصة الشخصيات الاجتماعية والمسؤولين وشيوخ القبائل لفاتورة الكهرباء، إذ تمنح منظومة عبدالله الشيخ موظفي الكهرباء امكانية فصل التيار الكهربائي مركزيا من غرفة تحكم المنطقة أو المؤسسة وإعادة التيار بنفس الطريقة، كما يحدث مع منظومة التلفون الثابت بالضبط، ما يعني تجنب قص أسلاك الكهرباء، وما يحدث من مشاحنات وخلافات تصل أحيانا إلى الاعتداء الجسدي على عامل الكهرباء من قبل بعض الأهالي كما يجنب عمال القطع والتوصيل مخاطر التعامل مع خطوط الكهرباء.

ليس هذا فحسب، منظومة عبدالله الشيخ ستقضي على التيار الفاقد بشكل نهائي، إذ يصبح من المستحيل سرقة التيار الكهربائي وهذا سيوفر الكثير من الطاقة التي تذهب إلى المجهول.

وزارة الكهرباء أدارت ظهرها ولم تلتفت لمشروعي

بالإضافة إلى قدرة المنظومة على أخذ قراءة العداد الكهربائي لكبار المستهلكين دون زيارة للمنشأة أو المبنى، بل يتم أخذ القراءة مركزيا، ولا تسمح المنظومة بإعادة التيار الكهربائي إلا بعد سداد الفاتورة، كما تمنع أيضا المواطن من توصيل خط آخر مباشر من الشبكة بطريقة غير مشروعة ولا يستطيع أي مواطن إيصال التيار إلا عن طريق شركة الكهرباء أو مؤسسة الكهرباء.

يمكن لمنظومة المخترع عبدالله الشيخ أن تفعل كل هذا دون أن تلجأ وزارة الكهرباء إلى تغيير العدادات أو إدخال نظام الدفع المسبق الذي يعجز عن تقديم كل هذه الخدمات التي تقدمها منظومة عبدالله الشيخ، ومع هذا حاول المخترع أكثر من مرة إيصال مشروعه إلى قيادات وزارة الكهرباء وسلم مذكرة بالمشروع إلى المؤسسة العامة للكهرباء بتاريخ٢٠٠٨/٢/٢٦م دون أن يحصل على رد، وتكرر معه الاهمال والتجاهل منذ أن أنجز اختراعه حتى موعد نشر هذه المادة.

المخترع اليمني عبدالله الشيخ يملك أكثر من اختراع يستطيع أن يقنعك بجدواها وإمكانية تطبيقها من خلال التجربة على أرض الواقع، لكن دائما ما يصدمه الواقع بردود قاسية أكثرها أننا تجاهل مجهوده أو السخرية منه.

حدث أن تقدم باختراع مضخة رفع الماء لا تستخدم الديزل ولا البترول قدم اختراعه إلى وزارة الصناعة التي اقتنعت تماما باختراعه المجرب وامكانية تنفيذه، لكنها طلبت منه خمسة آلاف دولار لتسجيل براءة باختراعه، فما كان منه إلا أن حمل اختراعه وعاد إلى منزله.

اليمن مليء بالمبدعين في شتى المجالات.. فقط من يأخذ بأيديهم.

أكدت أن عدد الدراجات النارية التي سترقم أقل من التوقعات السابقة :

الإدارة العامة للمرور تنفي شائعات خصخصة بعض إداراتها للقطاع الخاص ضمن الهيكل الجديد للداخلية

كتب/ محمد العزيزي

نفى نائب مدير عام الإدارة العامة للمرور العقيد عبد الرزاق علي المؤيد صحة الشائعات التي يتداولها الناس حول تقسيم إدارة المرور إلى عدة إدارات خدمية ضمن الهيكل الجديد لوزارة الداخلية .. مؤكداً في تصريحه لـ «الثورة» أن هذه الطموحات هي من أمنيات أصحاب الشركات الاستثمارية والخاصة في خصخصة المرور لما يخدم مصالحهم الاستثمارية ولكن هذا الأمر لا يمكن أن يتم وإن حصل فسيؤدي إلى وجود خلل كبير في عمل المرور . لأن جهاز المرور يعتبر في المقام الأول جهازاً خدمياً قبل أن يكون إيرادياً ولا يمكن لأي جهة أن تقدم على تحويل مصالح المواطن إلى شركات استثمارية تحكم فيها رغم أننا سمعنا مثل هذه الشائعات، ولكن لا أظن أن مثل هذه الفكرة ستطبق على أرض الواقع ولا يمكن أن تحول مثل هذه الإيرادات العامة لصالح القطاع الخاص ..

وتابع العقيد المؤيد قائلا : كل شيء وارد ولكن إذا اعتمد مقترحنا من الطبيعي أن هيئة المرور سيكون لديها عدة إدارات عامة خدمية متخصصة تقدم خدماتها بشكل أفضل ومتطور ؛ ونحن في الإدارة العامة للمرور نطمح إلى أن نرتقي بالأداء المروري إلى الأفضل من خلال المقترح الذي تم رفعه من قبل إدارة المرور إلى رئيس فريق الهيكلة اللواء الدكتور رياض القرشي والذي اعتمدنا فيه على التوسع الرهيب في اختصاصات المرور وعدد السيارات وشبكات الطرق والشوارع والخدمات التي يقدمها المرور، فإذا ما تم اعتماد المرور كهيئة فإن ذلك سيشكل خطوة كبيرة ونوعية للمرور وللسلامة المرورية.

وأكد نائب مدير عام المرور في معرض رده للصحيفة عن الكثافة العددية للدراجات النارية بالقول: هناك لجنة مشكلة من رئاسة الوزراء بخصوص جمركة وترقيم جميع الدراجات النارية دون استثناء، والقرار واضح بأن يتم ترقيم كل الدراجات النارية التي في أراضي الجمهورية اليمنية وبشكل كامل وأياً كان العدد وهي مشكلة واقعية موجودة داخل البلاد ولابد من التعامل معها وأمانة العاصمة كان التوقع فيها مبالغة كبيرة بأن العدد سيصل إلى ٢٠ ألف دراجة نارية وهذا غير صحيح لأننا لم نصل إلى الآن إلى ١٠ آلاف دراجة في عموم محافظات الجمهورية حتى الآن وإن وصلنا إلى هذا الرقم وقمنا بتنظيمهم ومحاسبة كل من يخالف فلن يكون هناك مشكلة لأن المشكلة الآن هي مخالفتهم لقوانين وأنظمة المرور.

وأرجع نائب مدير عام المرور أسباب الزحام بالأمانة وغيرها إلى التداخل في الاختصاصات وعشوائية المواقف والفرز الخاصة بوسائل النقل الأجرة والنقل العام ؛ وعدم وجود الشاخص المروري ومستزمات الطرق وسوء الطرق وغيرها من العوامل التي تؤثر وتتسبب في الزحام والحوادث المرورية .. بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تكون ناتجة عن أصحاب المركبات والسيارات وعدم الالتزام بالقواعد والإشارات وأنظمة المرور . منوها بأن الإصدارات الآلية كانت خطوة متقدمة جدا في العمل المروري إلا أن سوء العمل على هذه الأجهزة والتداخل في الاختصاصات كما أشرت سابقا من ابرز المشاكل التي نواجهها في الوقت الراهن وتتسبب في تأخر عملية إصدار الأرقام والرخص والكروت .. متمنيا أن تحل كل هذه العراقيل والمشاكل في أقرب وقت ممكن .

اليمن يحتفل باليوم العالمي للدفاع المدني

أعد التقرير/ وائل محمد

تحت شعار: «الدفاع المدني وإعداد الجمعيات للحد من الكوارث» تحتفل بلادنا مع سائر بلدان العالم باليوم العالمي للحماية المدنية والدفاع المدني الذي يصادف الأول من مارس من كل عام.

وقررت المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني أن يكون الاحتفال هذا العام تحت ذلك الشعار اعترافا من المنظمة بالدور الهام والمحوري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في حالات الكوارث والأزمات وتحضير المجتمعات لمواجهتها.

وبهذه المناسبة أكد وكيل مصلحة الدفاع المدني العقيد عبدالكريم معياد أن للمصلحة خطة عمل طموحة لمواجهة كوارث الحرائق، سواء تلك التي تسبب بها البشر أو الناتجة عن الطبيعة، مؤكدا أن المصلحة قامت بتدشين الفعاليات التوعوية والإرشادية بمخاطر وكوارث الحرائق والكوارث الطبيعية والطارئة التي يتوقع حدوثها وذلك بحضور عدد من القيادات المدنية والأمنية، مشيرا إلى أن خطة الإعلام والتوعية والإرشاد للدفاع المدني خلال العام ٢٠١٣م ستستهدف حوالي أربعة آلاف مرفق لتصنيف المواقع المشمولة بالخطة العامة للتوعية، والتي شملت المدارس والجامعات والوزارات والوحدات العسكرية والمصانع والشركات والمراكز التجارية وشركات نفطية وغازية والمستشفيات والمجالس المحلية والاتحادات والجمعيات.

وأوضح وكيل المصلحة أن برنامج التوعية سيكون من خلال وسائل الإعلام الحكومية منها إذاعتا صنعاء وعدن وقناتا اليمن وسبأ، بالإضافة إلى صحيفة الثورة والحارس و١٤ أكتوبر و٢٦ سبتمبر ومجلة الجيش: منوها بأن اليمن شهد العام الماضي ٢٠١٢م حدوث ٧٧١ حالة حريق تسببت في وفاة ٢٢ شخصا وإصابة ٢٣٦ وأغلبها من حوادث الغاز.

من جهة أخرى وجه الأمين العام للمنظمات الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني الأخ نواف الصليبي رسالة بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية ٢٠١٣م لدول العالم أكد فيها أن العالم شهد في السنوات الأخيرة كوارث عديدة ومختلفة ومتشعبة من كوارث طبيعية وغير طبيعية وأزمات إنسانية وحروب أهلية ذهب ضحيتها مئات الآلاف من البشر فضلا عن ملايين المشردين وانهيار اقتصاديات الدول وأصبحنا نلاحظ في بعض المناطق الافتقار حتى لأدنى متطلبات المعيشة الكريمة.

ومن هذا المنظور فقد أعدت المنظمة الدولية للحماية المدنية والدفاع المدني برنامجا يرتكز على محورين أساسيين، المحور الأول التدريب وتحضير الكوادر في مختلف المستويات، والمحور الثاني متابعة تطوير أجهزة الحماية المدنية الوطنية، وهذا من المهام الأساسية التي ينص عليها دستور المنظمة.

ودعا نواف الصليبي في الرسالة التي حصلت الثورة على نسخة منها، كافة أجهزة الدفاع المدني والحماية المدنية وخدمات الطوارئ للاستفادة من هذه الطاقات الحية بإشراكها في تجنيد وتأطير المجتمع المدني خاصة ونحن نعيش في عالم متوتر من أزمات اقتصادية خانقة أدت إلى نقص وصعوبة التعاون الدولي، ليس فقط في مواجهة الكوارث ولكن من جانب إعادة الحياة الطبيعية للمناطق المتضررة جراء الكوارث، لأن الكوارث أصبحت تؤثر مباشرة على اقتصاديات الدول والتنمية والحياة العادية للمواطنين، في ظل هذه الظروف وعلى المستوى الدولي، فأصبحنا نعمل جاهدين مع المنظمات الأممية والدولية ومع الشبكة الدولية للمنظمات والهيئات الخيرية لإيجاد إطار فعال وتحديد المهام لهذه الجمعيات حتى نقوم بواجبها كاملا بدلا من أن تصبح عائقا سواء كمتفرج أو بتقديم الآراء غير الواقعية أو أن تقوم بنشاط لأغراض أخرى، ومن هنا فإن الإعلام بمختلف أنواعه مطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يلعب دورا كاملا لمساعدة أجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني وخدمات الطوارئ لتحضير المجتمعات المدنية وإبراز الحقائق المدنية لما تقوم به هذه الأجهزة ولما تدفعه من ثمن غال خاصة وبكل أسف، فقد فقدنا عددا من زملائنا شهداء الواجب وعدداً آخر من الجرحى والمصابين نتمنى لهم الشفاء العاجل، كما لا ننسى ضحايا الواجب من المنظمات والجمعيات التي فقدت أعدادا من منتسبيها والعاملين فيها وأصيب آخرون أثناء تدخلهم في معالجة الكوارث في عدة مناطق من العالم.

العقيد معياد: لدينا خطة عمل طموحة لمواجهة الكوارث والحرائق خلال العام 2013م

خلال أسبوع:

حوادث مرورية تودي بحياة (35) شخصاً وإصابة (197)

محمد قايد

لقي ٣٥ شخصاً مصرعهم الأسبوع الماضي بسبب الحوادث المرورية التي بلغت ١٥٣ حادثا مرورياً شهدتها محافظات الجمهورية، حيث تنوعت تلك الحوادث بين صدام ودهس وانقلاب وسقوط.

وأوردت الإدارة العامة للمرور في تقريرها الأسبوعي أن الحوادث المرورية نتج عنها وفاة (٣٥) شخصاً من مختلف الفئات العمرية.. وإصابة ١٣٠ شخصاً بإصابات بليغة ٦٧ شخصاً بإصابات بسيطة.. مؤكدة أن الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغت (٢٤٤٢٠٠٠) ريال.

وكشفت الإحصائية المرورية التي حصل «قضايا وناس» على نسخة منها أن المحافظات التي تزداد فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال أسبوع محافظات الأمانة وتعز والحديدة وحجة على التوالي.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية من هذه الحوادث إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى. وقمنت إدارة المرور على الأخوة السائقين الالتزام بقواعد استخدام الطريق والسلامة للتقليل من الضحايا والخسائر التي يتكبدها الوطن والمواطن في الأرواح والأملاك.

رسائل عاجلة إلى الوزراء

سام يناشد وزير التعليم الفني

ناشد الطالب سام علي سلطان عبد الرحمن وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبد الحافظ نعمان اعتماد منحته الدراسية كونه حاصلا على الترتيب الأول على مستوى الجمهورية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م .. وانه منذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم يحصل على المنحة التي كفلها له القانون واللوائح القانونية للتعليم الفني في الوزارة .. وأفاد في مناشدته أن عام ٢٠١٣م يعتبر الفرصة الأخيرة له ما لم يسقط اسمه من أي منحة قادمة .. الملحق يحتفظ بعدد من الوثائق منها توجيهات دولة الأستاذ محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء .

إلى وزير التربية والتعليم

يشكو عدد من مرتادي الإدارة العامة للامتحانات «لكنترول» من سوء المعاملة من قبل العاملين في هذا القطاع التربوي الهام وذلك في تأخر المعاملات والوعود في انجازها من أسبوع إلى أكثر مما سبب لهم الكثير من المتاعب .. بالإضافة إلى الزحام من قبل المعاملين وتسلقهم على الشبابيك ونوافذ إدارة خدمة الجمهور والتي تدل على عشوائية تقديم الخدمة وسوء التعامل مع الطلاب والمواطنين الباحثين عن وثائق أبنائهم لدى هذه الإدارة .. هل تجد هذه الملاحظات التي أرسلت إليها آذاناً صاغية لدى معالي وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الرزاق الاشوال .. أم يظل الحال كما هو عليه ؟!!!

أعضاء المجلس المحلي لمديرية الصلو سابقا يناشدون بأسندوة وشمسان

> نناشد الأخ رئيس الوزراء الأستاذ محمد سالم باسندوة للنظر إلينا كأعضاء المجلس المحلي السابق في مديرية الصلو محافظة تعز حيث ولينا أكثر من عشر سنوات